

إشكالية بناء الدولة الوطنية في إفريقيا

The issue of formation of the national state in Africa



د/ جميلة سي يوسف

جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

djamilasiyoucefepsesikadir@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/05

تاريخ القبول: 2022/03/27

تاريخ الارسال: 2021/10/18

ملخص : يتناول موضوع هذه المقالة إشكالية الدولة الوطنية في أفريقيا. يعود ضعف الدولة الأفريقية إلى عوامل خاصة بالاستعمار الذي عمل على تمزيق وحدة الكيانات البشرية وتحطيم النظام الاجتماعي والسياسي الذي كانت تخضع له عن طريق رسم الحدود الاصطناعية وإذكاء الصراع بين الجماعات المكونة لها. إضافة إلى ذلك، فإن الدولة الأفريقية تعاني من مشكلة العصرية والديمقراطية ويتجلى ذلك في إعادة الهيكلة القبلية مع إدخال بعض مظاهر التحديث الشككية ، مما ينعكس على عدم التجانس الاجتماعي الذي يفتقر لتراتبية محكمة في تقسيم الأدوار.

الكلمات المفتاحية : الدولة الوطنية ، الدولة في إفريقيا ، الانقلابات العسكرية ، الجماعات العرقية ، الحركات الانفصالية في إفريقيا .

Abstract : This article deals with the problem of the nation-state in Africa. The weakness of the African state is due to the colonialism that disrupted the unity of human entities and destroyed their social and political system by drawing artificial boundaries and stir up conflicts between them. In addition, the African state suffers from the problem of modernization and democracy which is reflected in tribal restructuring with the introduction of some formal aspects of modernization. This situation caused a problem of social heterogeneity that lacks hierarchy organization in the division of roles

Key words : National State , National State in Africa , Military coups , ethnic groups, separatist movements in Africa.

مقدمة :

إن التطور الإيديولوجي للدولة الوطنية في إفريقيا لم يخضع لتطور تاريخي منظم ، فالدراسات النظرية الخاصة بالدولة تؤكد على أن هذه الأخيرة هي وليدة تحولات سوسيولوجية منتظمة، فأروبا قاومت النظام الإمبراطوري من أجل إرساء قواعد الدولة الوطنية التي أوجدتها اتفاقية ويستفاليا سنة 1648، أما فيما يخص إفريقيا فإن الدولة هي نتاج تطور مسار تاريخي وإيديولوجي معقد لم يتمكن بعد، من تحقيق دولة وطنية قائمة على الوفاق والاندماج الوطني . فالدولة في إفريقيا تعاني من ضعف مستديم يتمثل في الهوة الموجودة بين السلطة والشعب. ويعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى الرغبة في تحديد أهم الميكانزمات التي تغذي إشكالية الدولة في إفريقيا .

الإشكالية : تناقش هذه الدراسة البحثية إشكالية بناء الدولة في إفريقيا، وفي هذا الإطار ندرج التساؤلات التالية :

- 1- ما هو مفهوم الدولة الوطنية ؟
- 2- ما هي طبيعة الدولة في إفريقيا ؟
- 3- ما هي أهم النظريات المفسرة لإشكالية الدولة الوطنية في إفريقيا ؟

و للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاستعانة بالفرضيات الآتية :

- لعب الاستعمار دور لا يستهان به في إضعاف الدولة في إفريقيا عن طريق التقسيم العشوائي للحدود وتبني مبدأ فرق تسد.
- تواصلت هذه السياسة من طرف السلطات الحاكمة بعد الاستقلال من خلال تهميش غالبية الجماعات.
- المجتمعات الإفريقية لم تستوعب بعد فكرة التمثيل من طرف الدولة، فهي تفضل أشكال الاتحاد ما دون الدولة.

استعنا في هذا المقال بعدة مناهج تمثلت في المنهج التحليلي أساسا من خلال تحديد أهم أسباب ضعف الدولة الوطنية في إفريقيا مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لإبراز دور الإرث التاريخي في ضعفها وكذا، المنهج المقارن للمقارنة بين التجربة الأوروبية والإفريقية في عملية بناء الدولة .

تتمثل أهداف هذا المقال في تسليط الضوء على الاختلالات الوظيفية للدولة في إفريقيا والتي تعتبر ظاهرة عامة تمس كل القارة والتي تأتي في مؤخرة القارات من حيث الاستقرار والأمن ومستوى التطور. تم تقسيم الموضوع إلى ثلاث محاور وهي كالآتي :

- المحور الأول : مفهوم الدولة الوطنية.
- المحور الثاني : دراسة طبيعة الدولة الوطنية في إفريقيا.
- المحور الثالث : النظريات المفسرة لإشكالية الدولة في إفريقيا.

1 المحور الأول : مفهوم الدولة الوطنية :

تعتبر الدولة الوطنية على أنها الصورة المثلى للمجتمعات السياسية ، لأنها أفضل تنظيم سياسي استجابة لطموحات ومطالب المجتمع ، ففي إطار الدولة الوطنية يتجانس العنصر البشري على نحو يؤدي إلى ترسيخ الوحدة الوطنية ، ولقد تعددت التعاريف الخاصة بالدولة الوطنية وكلها تؤكد على أن الدولة الوطنية تقوم على مبدأ حق تقرير المصير ، بمعنى أن الشعب يتمتع بحرية كاملة في التعبير عن مصيره السياسي وفي اختيار رؤسائه إدارة شؤونه بنفسه انطلاقاً من معتقداته الفكرية والحضارية والتي تشكل شخصيته وهويته ، كما يقوم بناء الدولة الوطنية على فرض قوانينها على كل المجتمع . سوف نعالج من خلال هذا العنوان أهم التعاريف الخاصة بالدولة الوطنية .

عرف محمد طه بدوي الأمة على أنها مجموع الأفراد من سلف وخلف على مدى الأجيال الذين يشتركون في الإحساس بصفات واحدة تفضي إلى حالة الضمير القومي ، فيشكلون تبعاً لذلك وحدة جماعية تشعر بتمييزها إزاء ما عداها من الجماعات الإنسانية ، وبما تنطوي عليه من روابط وواجبات يحكمها الضمير القومي تتمثل أكثر ما يفضي إليه هذا الضمير من تضامن القوميين فيما بينهم من أجل إزكاء الشعور القوي ، والدفع به نحو تطلعاته الذاتية

وعرف ماكس فيبر الدولة الوطنية على أنها الإطار والتنظيم الذي يجسد واقعياً مفهوم الأمة إذ تصبح الدولة والأمة عنصراً واحداً يجسدان مجموعة ثقافية وسياسية . ومن خلال هذا التنظيم تتمكن الأمة من ممارسة الحكم وتتمتع أيضاً بالاستقلال التام .

ويعتقد أرنست جلنر أن القومية هو التطابق بين الوحدة السياسية أي الدولة والوحدة القومية أي الأمة وأن تطور الحركة القومية مرتبط أشد الارتباط بمسار التصنيع وما ينتج عنه من تقسيم للعمل من جهة ، وبروز روح العقلانية من جهة أخرى ، وهو ما يفرض نمطاً معمماً للتربية والتأهيل للجميع . كما يرى أن في الدولة الحديثة والعصرية ، إحتكار التربية المشروعة أكثر أهمية وأكثر مركزية من إحتكار العنف المشروع ، فالقومية حسب أرنست جلنر بإعتبارها نمطاً حداثياً لا تنبع من الطبيعة الإنسانية ، وهو يرى أن التعددية الثقافية (ثقافة الأقليات والمجموعات العرقية بمفهومها التقليدي) غير قابلة للاستمرار في مجتمعاتنا الحديثة حيث أن أنماط الحياة أصبحت متقاربة إلى أبعد الحدود . ويرتبط تطور الحركة القومية بمسار التصنيع الذي يتضمن فكرتي العقلانية وتقسيم العمل على أساس التأهيل (Guellner, 1993, p. 34).

تقوم الدولة الوطنية على مفهوم الهوية الوطنية والمواطنة التي يعني بها إحترام قيمة شعور كل فرد وترسيخ الحقوق والواجبات التي يتمتع بها مهما كانت توجهاته الفكرية والسياسية والثقافية. وبالتالي تتجاوز الدولة الوطنية المنطق التقليدي الذي كان سائداً قبل ظهورها والقائم على الولاء للقبيلة

والعشيرة والانتماء العرقي . وتنص مدرسة التشريع الفرنسي على أن الاعتراف بالدولة لا يتم إلا في إطار تحديد علاقاتها بالأمة (Picavet, 2002, pp. 161-185) وفي تشكيل الأمة لعدد معين من المؤسسات .

ويؤكد فليب مورودوفارج على أهمية وقداصة الإقليم الجغرافي في بناء الأمة ، ويعرف دوفارج الدولة الوطنية على أنها نتاج تطور تاريخي منطقي يتمثل في التكملة بين العائلة والقبيلة والإثنية والوطنية والدولة . وتعتبر عملية ظهور الدولة على أنها عملية موائمة تدريجية بين الهياكل السياسية ونمط أساس للمجتمعات البشرية التي تتعلق بتواجد مقومات مشتركة كالروابط الموضوعية أو التجربة التاريخية أو المصلحة المشتركة التي تدفع إلى الرغبة في الحياة المشتركة . (Mashimango, 2013, pp. 85-86) وتقوم الدولة الوطنية على مبادئ راسخة في النظريات الخاصة بالتعددية والنخبة التعددية التي تؤكد على النتائج المفيدة للتنوع الاجتماعي و الثقافي في إطار احترام مكونات الدستور (درايزك، 2013، صفحة 36) ففي الاتحاد الأوروبي مثلا ، هناك التأكيد على مبدأ الشراكة الاجتماعية الذي يتضمن التنسيق المنظم مع نقابات العمال والمهن والأعمال التجارية . وفي هذا الإطار تسعى الدولة إلى إشراك كل الفاعلين المعنيين في قضية معينة والترويج لحوار بناء . ولقد اعتبرت نظرية النخبة أن المشاكل السياسية هي نتاج استبداد نخب موجودة في الحكم تمنع ظهور نخب جديدة وقد يدفع هذا الإستبداد بالنخب الصاعدة إلى التحول لسياسة معادية للنظام أو إنتهاج سياسة ثورية تعرض النظام الاجتماعي للخطر ، لذلك تؤكد هذه النظرية على عملية الإنتخابات والرقابة الديمقراطية (درايزك، 2013، الصفحات 200-217) .

إنطلاقا من هذا نستنتج أهم مميزات الدولة الوطنية وهي :

- 1- أن الدولة مجموعة من المؤسسات الحاكمة والمنظمة والتي هي في الأصل عبارة عن تنظيمات إجتماعية ثابتة وخاضعة للأعراف والقوانين وتعمل من أجل المصلحة العامة.
- 2- تعمل الدولة في إطار إقليم جغرافي يعيش فيه عددا من السكان على درجة من التفاعل والتجانس لوفرة عامل الوعي القومي بالرغبة في العيش المشترك.
- 3- تتصف القرارات الصادرة عن المؤسسات الحكومية بطابع الإلزام .
- 4- الإحتكار الشرعي للقوة من طرف الدولة لتفادي الفوضى في المجتمع .
- 5- الدولة هي المصدر الأعلى للسلطة على الإقليم .
- 6- تمويل نشاطات الحكومة من النظام الضريبي العام .

2 المحور الثاني : دراسة طبيعة الدولة الوطنية في إفريقيا

كان يخضع التنظيم السياسي في المجتمع الإفريقي في فترة ما قبل الاستعمار ، لقوانين وميكانزمات خاصة كانت بمثابة نموذج دولة في إدارة النظام العام ، لقد أحدث الاستعمار شرخا كبيرا في هذا النظام وتم استبدال المؤسسات التقليدية بأخرى جديدة مصطنعة على اساس التفرقة العرقية وتمزيق وحدة

الشعوب وتبنت السلطات الإفريقية بعد الاستقلال نفس المؤسسات التي عرقلت عملية بناء الدولة الوطنية عبر مساراتها الاندماجية . سوف نتطرق من خلال هذا العنوان إلى دراسة ما يلي :

1.2 - ديناميكية تكوين الدولة قبل الإستعمار:

يرى المفكر الإفريقي موايلا تسي يامبي (Mwayila Tshiyembe) بأن نموذج الدولة الأمة الذي فرض على المجتمعات الإفريقية ليس بنظام عالمي ، فهو نتاج إتفاقية ويستفاليا التي عالجت ظروف دول أوروبا الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية (Mwayila, 2002, p. 44) ، ولا يستجيب لظروف المجتمع الإفريقي الذي كان قائما على مبدأ اللامركزية والاستقلال الذاتي ، إذ تميز المجتمع الإفريقي بالتعددية العرقية مع حرية التنقل لغياب الفواصل الحدودية . وكانت الثقافة الإفريقية تقوم في تشكيل السلطة على عامل التاريخ الذي يعتبر ذاكرة الشعوب وكان أيضا، يلعب دور الاستقطاب المعنوي والفيزيائي حول السلطة ، فالتاريخ يعتبر سجلا يعكس التنظيم السياسي والاجتماعي في توزيع وترتيب الفضاء الجغرافي حسب منطق التعددية العرقية . وركز هذا التنظيم أيضا على ميكانزمات مؤسسية لمراقبة السلطة تتمثل في المجلس الخاص الذي يضم كل العشائر ويلعب دور استشاري ومجلس الحكماء الذي يتخذ قراراته بالإجماع ومجلس الشيوخ الذي يتضمن رؤساء القرى ويلعب

دور السلطة التشريعية ويتخذ قراراته بالإجماع . وكانت المجتمعات الإفريقية تقوم على القانون التقليدي الذي ينص على اتفاق جماعي مسبق حول تعيين القبائل المشاركة في السلطة . ففي إمبراطورية مالي مثلا ، كان حق المشاركة في السلطة يقتصر على بعض الجماعات فقط منها جماعة الكايتا (Keitas) ، وكان القانون التقليدي أيضا بمثابة الإطار التنظيمي للمجالات الزراعية ، السياسية ، العقائدية والحربية . ففي مجال إدارة وحل الصراع ، كانت جماعة الأرومو في إثيوبيا والتي تشكل مجموعة تحالفات بين القبائل تعمل وفق النظام التقليدي المعروف بنظام الجادا الذي يتضمن نشاطات سياسية وعسكرية لوضع حد للنزاعات أو تفادي وقوعها . (العنين، 2008، الصفحات 46-58). وهذا يخلص بنا إلى الاستنتاج بأن الحضارات الإفريقية القديمة كانت لها نماذج دولة خاصة بها تختلف عن نموذج المتعلق بالدولة الأمة بالمفهوم الأوروبي (Roy, 1986, pp. 81-110).

2.2 - تدمير الاستعمار للتنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي القديم :

إن مشكلة إفريقيا هو تخليها عن القوانين التقليدية. وقد أسهم الاستعمار في تدمير هذا النظام عن طريق رسم الحدود من خلال مؤتمر فيينا 1884-1885 وفقا للإطماع الاستعمارية . وكانت النتيجة تمزيق أواصر الشعوب وتدمير البنى التحتية وسبل العيش عن طريق وقف حرية سير الأشخاص ، وتم استبدال المؤسسات التقليدية بهياكل جديدة ، كما سعت هذه القوى إلى إسناد لبعض الجماعات العرقية مهمة الحكم دون الجماعات الأخرى (عودة، 1992، صفحة 7) لإذكاء الصراع بين الجماعات العرقية . وكان المعيار الذي استندت إليه هو موقف هذه الأخيرة من النظام الاستعماري ،

وهذا ما يتجلى مثلا في إسناد الحكم للشماليين في السودان دون العناصر الجنوبية (ابراهيم، 1992، الصفحات 313-314)، نفس الظاهرة حدثت في أوغندا مع قبيلة البوغندا، وفي جيبوتي مع جماعة العيسى حيث استفادت هذه الجماعات العرقية من الوضع الذي أخصها به الاستعمار الفرنسي ووصلت إلى السلطة خلفا له.

3.2 - واقع الدولة الوطنية بعد الاستقلال :

بعد الاستقلال تبنت السلطات الإفريقية نفس المؤسسات التي ورثتها عن الاستعمار، أهم ما يميزها هو إعادة الهيكلة القبلية مع بعض مظاهر التحديث الشكلية (Ilife, 2009, pp. 515-516)، وهذا ما يمكن إطلاق عليه عبارة الدولة القبلية. وبقيت الحدود الفاصلة بين الدول الإفريقية واقع مسلم به. لكن هذا لم يمنع من بروز حركات انفصالية تطالب بإعادة النظر في التوزيع الجغرافي ك انفصال

لم تعرف دول إفريقيا نظاما سياسيا واضح المعالم في الفترة التي تلت الاستقلال، وكان غياب النظام السياسي في مفهومه الديمقراطي قد أثر سلبا على النهج السياسي المفروض إتباعه، وبالتالي فإن تغيير الحكومة في هذه الدول يتبعه تغيير في النظام السياسي ككل . في سنة 1980 تعرضت أوغندا مجددا لانقلاب عسكري عاد على إثره ملتون أوبوتي إلى رئاسة البلاد وعمل على تفضيل عناصر جماعة اللونجي التي ينتمي إليها في إدارة الحكم. تعرض أوبوتي لانقلاب عسكري في 1985 وتولى مكانه تيتو أوكيلور لمدة سنة واحدة، ففي 1986 أزيح هذا الأخير من الحكم عن طريق انقلاب عسكري، وصل على إثره يوري موسيفيني إلى الحكم الذي ينتمي إلى جماعة بن بنكول في جنوب أوغندا.

كان من الأجدر إعادة إحياء النظام التقليدي في إفريقيا بمجالسه لكن مع تطويره من أجل أن يتلائم مع معطيات الدولة الوطنية المعاصرة التي تضطلع لوظائف سياسية وإدارية، ذلك أن النظام التقليدي كان يستجيب لمعطيات تلك الفترة نظرا لطبيعة البناء الاجتماعي التقليدي. كل دول إفريقيا تقريبا تعاني من أزمة الاندماج الوطني تتمثل في ضعف الدولة في تجسيد عمليات بناء الدولة الوطنية ومساراتها الاندماجية التي سوف تسمح بازدياد مؤسسات جديدة يتم من خلالها التوغل في مكونات المجتمع ومن ثم الوصول إلى تشكيل مجتمع سياسي منظم يتمتع بالقدرة على التمثيل والتجاوب مع أفراد الأمر الذي يؤدي إلى خلق وعي جماعي بالانتماء إلى الدولة. إن مهمة خلق مؤسسات جديدة

ليس كافيا إذا ما لم تكن فعالة وهو ما يعني الانتقال من الطور الشكلي أي بناء المؤسسات إلى العمل على إعطائها محتوى خاص يدفع بالأفراد والجماعات إلى الاندماج فيها. وهناك أمثلة على دول نجحت في اعتمادها على تجارب اندماجية منها الدولة الألمانية سنة 1878 بعدما كانت مقسمة إلى 360 دويلة، (الغني، 1963، الصفحات 102-103) والوحدة الإيطالية التي تحققت في سنة 1852.

3 المحور الثالث : النظريات المفسرة لإشكالية الدولة الوطنية في إفريقيا

تتناول هذه النظريات المفسرة لضعف الدولة الوطنية في إفريقيا علاقات القوة داخل المجتمع المتمثلة في صراع الطبقات، كما تتناول حالة التبعية التي تعرفها الدول الإفريقية وإعادة إنتاج التخلف فيها. من خلال هذا المحور سوف نتطرق إلى دراسة أهم النظريات التي عالجت مسألة عدم قدرة الدولة في إفريقية على النهوض.

1.3 - نظرية التحديث :

ترد نظرية التحديث تخلف الدول الإفريقية إلى طبيعة الثقافة التقليدية التي تتميز بها وعدم الاحتكاك بالثقافة الغربية من أجل التنمية (زايد، 1985 ، الصفحات 9-10). ولم يشهد البناء الاجتماعي تراتبية تبرز مكانة الطبقة الوسطى المسؤولة عن التطور، إذ يتميز المجتمع الإفريقي بوجود تدرجات قائمة على السلالة وتأثير الروابط القبلية والعرقية في إدارة السياسة الحكومية . تقوم نظرية التغيير والتحديث على فكرة محورية وهي أن الإنسان التقليدي ليس بإمكانه إحداث التغيير لوحده فهو بحاجة إلى الأخذ من الثقافة الغربية الحديثة من أجل عملية التغيير والتطور وبالتالي فإنه يتحول إلى إنسان فعال بإمكانه تحريك المجتمع التقليدي من سكونه ووضع على خط التحديث على كافة المستويات الثقافية، الاقتصادية والسياسية ومن ثم تتحول النظم السياسية من نظم تقليدية قبلية إلى نظم ديمقراطية حديثة .

سوف تسير عملية التغيير بشكل تدريجي من أجل الوصول إلى النمط المثالي المتجسد في صورة المجتمع الديمقراطي الحديث وتباين المجتمعات البشرية وفق تدرج أو تراتبية اجتماعية قائمة على الطبقة و المكانة وتختفي فيها التدرجات القائمة على السلالة التي تميز المجتمع التقليدي ، ويحقق النظام السياسي درجة من الاستقلال عن باقي النظم الأخرى ومن ثم يختفي تأثير الروابط القبلية في إدارة السياسة الحكومية . ويكتسب النظام السياسي الشرعية الجماهيرية بدلا من فرض هذه الشرعية عن طريق القهر .

وانطلاقا من هنا فإن نظرية الدولة الوطنية تقوم حول فكرة محورية هي المقاربة بين نموذج المجتمع التقليدي ونموذج المجتمع الحديث الذي يعتبر نمط مثالي يجب أن تحتذي به المجتمعات التقليدية . وكما رأينا فإن نظرية التحديث تنص على أن السبب في تخلف الدول يرجع إلى انطوائها على نفسها وعدم احتكاكها بالمجتمعات الغربية المتطورة ، ولذلك فإن مزيدا من العلاقات المتبادلة بين الدول سوف يحقق مزيدا من التقدم . ولهذا فإن فكرة العالم الذي يقوم على الاعتماد المتبادل على تحقيق المصلحة العامة لجميع الدول ، تعد فكرة أساسية في فهم أنصار التحليل الوظيفي كجوهر العلاقات الدولية .

2.3 - نظرية التنمية السياسية :

تركز هذه النظرية على أهم شروط قيام الدولة الوطنية والتي تتلخص في الولاء للسلطة المركزية وهي بذلك تستبعد كل أشكال الولاءات القبلية أو العرقية التي تعرفها المجتمعات الإفريقية . فعملية التنمية تقوم على خلق تكامل بين هذه الولاءات . وتقوم أيضا على افتراض أن قيام الدولة الحديثة لا يتم إلا إذا تحقق للدولة سيادة كاملة على كافة الجماعات التي تدخل في نطاق إقليمها الجغرافي. (Badie, 1994, p. 57) إن التنمية السياسية هي عملية خلق النظام السياسي الفعال القادر على التعجيل بعملية النمو الاقتصادي وتصبح الوظيفة الأساسية للنظم السياسية هو تحويل الاقتصاد التقليدي ضعيف المستوى إلى اقتصاد ديناميكي ، ويفترض أصحاب هذه النظرة أن أي تغيرات إيجابية في النظام السياسي سوف تنعكس بصورة إيجابية على النظام الاقتصادي .

إن تحقيق نظام سياسي فعال يتطلب الاستفادة من مزايا تجربة النموذج السياسي المطبق في الدول الصناعية ، فهذا سوف يسمح بإنشاء حكومة مسؤولة تأخذ على عاتقها مهمة العمل من أجل تحقيق المصالح الحيوية والهامة لمجتمعها مع فرض قيود على سلطات الدولة واستيعاب القيم المتصلة بالإدارة والإجراءات القانونية . والتنمية السياسية أيضا هي محاولة لخلق الدولة الوطنية التي تتطلب الخضوع والولاء للسلطة المركزية وهي تستبعد بذلك كل أشكال الولاءات القبلية أو العرقية أو الإستعمارية التي تعرفها المجتمعات النامية ، فعملية التحديث أو التنمية السياسية تقوم على خلق تكامل بين هذه الولاءات

3.3 - نظرية التبعية :

وتعني تبعية الدول المتخلفة لدول الغرب الرأسمالي . على عكس نظرية التحديث التي ترد سبب ضعف وتأخر الدول الإفريقية إلى طبيعة الثقافة التقليدية الساكنة لشعوب هذه الدول وعدم الاحتكاك بالثقافة الغربية من أجل التنمية ، فإن نظرية التبعية تقر على أن مثل هذا الاحتكاك كان موجودا وما زال ولكنه لم يفرز التطور المطلوب وإنما أدى إلى تكريس التخلف وأدى هذا الاحتكاك أيضا إلى ظهور نمط من التغير هو التخلف .

يرجع السبب في ذلك إلى أن العلاقة بين الدولة المتخلفة والدول الرأسمالية ليست قائمة على التكافؤ في القوة ، ومن هنا فقد ظهر في العلاقات الدولية شكل من أشكال الخضوع تمثل في وجود المركز الذي يتضمن الدولة الرأسمالية الغربية ومن جهة أخرى هناك الدول التابعة للمركز .

ويذهب سمير أمين إلى أن تحليل التراكم على الصعيد العالمي يكشف بأن هذا التراكم هو دائما في صالح دول المركز ، فليست البلدان المتطورة هي التي تقدم رؤوس الأموال إلى البلدان المتخلفة بل العكس ، إن هذا يفسر نمو ظاهرة التخلف في هذه البلدان عامة وفي دول إفريقيا بصفة خاصة . وبحكم هذه العلاقات جاء التقسيم الدولي للعمل ، تقوم كل وحدة في إطار هذا النظام بدور إقتصادي وسياسي معين . ويعمل البناء الطبقي والسياسي في المجتمعات التابعة أو المتخلفة على تدعيم هذه

العلاقات إنطلاقاً من البورجوازيات المحلية التابعة للبورجوازيات العالمية وعلى خدمة الأهداف الإقتصادية التي يترتب عنها أعلى قدر من الفائض الذي يتم نقله إلى الدول الرأسمالية الغربية .

ويعتبر أندري فرانك في دراسة لتطور التخلف ، أن عدم الاستقرار السياسي هي الخاصية المميزة للنظم السياسية التابعة التي تفرز ظاهرة الانقلابات العسكرية.

4.3 - النظرية الباتريمونيالية :

يعتبر ماكس فيبر من الرواد الذين أرسوا مصطلح الباتريمونيالية ومعناه التوسع العسكري والإداري للسلطة الأبوية في اختيار المسؤولين من المقربين لشخص الرئيس الممثل الوحيد للسلطة يعتمد الرئيس في عملية التسيير على مؤسسات رسمية بل يعتمد على الأساليب والقنوات اللارسمية التي تحد من إلزامية المسؤولية ضمن إطار سياسي لا يؤدي فيه التنافس دوراً تجديدياً ، يستمد فيه الرئيس شرعيته من مساندة الجيش والسلطة الرمزية للعقيدة الرسمية المتمثلة في الدين ، (عادل، 2008 ، صفحة 175) ، كما يقوم بتوزيع مناصب الشغل في مقابل تسديد خدمات معينة (Badie, 1994, p. 190) كون العلاقات بين الحاكم والمحكوم تقوم على عامل القرابة والدم أو الجهة والقبيلة. وتتخذ السلطة في المجتمع التقليدي شكلاً باترياركيًا، فأعضاء أجهزة الحكم و التسيير يتم اختيارهم من بين أعضاء العائلة الموسعة للباتريارك وفي حالة توسيع دائرة إختيار المسؤولين تتحول الباترياركية إلى باتريمونيالية ، ويتوسع هامش الولاء إذ تعمل الحكومة الباتريمونيالية على تقليص هامش حرية الأعيان و التجار .

كل هذه الممارسات هي مكرسة في دول إفريقيا ، وطبق بوويل Powel التحليل الإستراتيجي في دراسة العلاقة بين دول إفريقيا و مستعمرها السابقين ووصل إلى الاستنتاج ، بأن هناك علاقة تبعية تربط هذه الدول بمستعمرها وهي علاقة غير متكافئة في التعاون والتبادل الذي لا يبرز في مستواه المادي فقط ، بل أيضاً في مستواه الرمزي والمعنوي . ومن خلال هذه العلاقة تتمكن الدول المستزلة من تحقيق طلباتها من الدول المعزبة التي تسدي الخدمات في إطار التبعية .

4. الخاتمة :

لم تتمكن الدولة الإفريقية من تحقيق البناء الوطني المطلوب ، فالدولة الوطنية في إفريقيا هي مجرد تقليد يفتقر للشروط والأبعاد الضرورية التي تتطلبه نجاح مثل هذه النماذج .
مما سبق نخلص إلى أن قيام الدولة الوطنية يتطلب وفرة شرطين هما :

- تحقيق حالة من الإستقرار الدائم الذي يخلق الشعور بالتضامن بين أفراد المجموعة البشرية لها ذاتيتها المتميزة نظراً لوفرة مقومات الدولة الوطنية .

- وجود تنظيم سياسي وقانوني يعكس الواقع الاجتماعي ، وتهتم المؤسسات الحاكمة بالسيطرة على أطراف الدولة من خلال مسار الاندماج الذي يتطلب إنشاء علاقة ثقة متبادلة بين أعضاء المجتمع السياسي ودعم شعور انتماء الفرد لإقليم دولته .

وفي هذا الإطار ، يصبح الشعب هو مصدر السيادة ، فالدولة الوطنية تتلخص في كونها تقوم على مبدأ حق الشعب في تقرير مصيره سواء على أساس المبدأ القومي (الأمة) أو الإرادة الشعبية والشعب في إطار هذه الدولة له كامل الحرية في اختيار رؤسائه وإدارة شؤونه بنفسه دون أية تبعية فالدولة الوطنية تعبر اهتمام كبير للمواطنة التي هي الركيزة الأساسية في بناء الدولة والتي يعني بها تجاوز المنطق التقليدي القائم على الولاء للتنظيمات التقليدية ما قبل الدولة الوطنية من أجل الولاء التام للدولة ، و يتم كل هذا عن إقتناع وإرادة .

وفي إطار الدولة الوطنية ، يستوجب على الدولة أن تتمتع بالشرعية وتعتبر المصدر الوحيد للسلطة ، وهذا في إطار إقليمها الذي تسيطر عليه ، و أن تعمل بطريقة منظمة ودائمة . كما تقوم الدولة في الداخل على فرض قوانينها على المجتمع وأيضا ضمان الأمن والسلم والاستقرار وتحقيق الوحدة الوطنية إن التنظيم السياسي الذي عرفته الدولة الإفريقية ، كان يسمح بتسيير الشؤون الداخلية على أساس مبدأ الاستقلال الذاتي وحسب تراتيبية تجسد التنوع العرقي والرضا الجماعي حتى وإن كان هذا التنظيم لم يتمكن من الارتقاء إلى مفهوم الدولة الوطنية بالمعنى المعاصر ، لأن منطق الولاء للقبيلة وللجماعة العرقية كان أقوى من منطق الولاء للمجتمع وللدولة ، إلا أنه كان يسمح بتحقيق نوعا من الإستقرار والتنظيم والتوازن بين القبائل داخل الجماعات العرقية فأصبحت هنالك تراتيبية تتضمن نظاما اجتماعيا واقتصاديا معترف به من قبل الجميع يقوم على فكرة الطبقية من أجل ضمان استمرارية النظام ، وكان هذا النظام يسير وفق قوانين تقليدية بعضها يستمد من الأساطير .

مع مجيء الاستعمار إلى إفريقيا وبحجة أن الشعوب الإفريقية ليس لديها مؤهلات التمدن ولذلك فهي بحاجة إلى دول الغرب المتحضر من أجل مساعدتها وتحضرها ، شهدت إفريقيا اجتياح الدول الاستعمارية وبدلا من القيام بمهمة التمدن التي أعلنت عليها مسبقا ، فإنها قامت بتحطيم التنظيم السياسي والاجتماعي الذي كان يسير وفق تراتيبية محددة والتي كانت تضمن التعايش السلمي بين الجماعات العرقية المختلفة، وساهمت بذلك في خلق الاختلافات العرقية وصولا إلى اندلاع الصراعات .

واصلت النخب الحاكمة بعد الاستقلال تجاهل مطالب الشعوب وانفرادها بالسلطة و أصبحت العلاقة التي تجمع بين الحاكم والمحكوم تتم على أساس الروابط التقليدية القائمة على القرابة والنسب وتبادل المصالح الشخصية بين الراعي والزبون . كان من الأجدر العمل على تطوير نظام الحكم في إفريقيا من أجل تجسيد أركان الدولة الوطنية بالتخلي عن الاعتبار العرقية والعمل على التمثيل الحسن لكل الفئات الاجتماعية المنتمية للمجتمع .

في حين نلاحظ أن الدولة في إفريقيا تتضمن من جهة فئة من الحكام وأغلبهم من العسكريين والعناصر الموالية وقيادي الحركات الوطنية والشعبية ، ومن جهة أخرى أغلبية الشعب الذي يعاني من سيطرة الفئة الأولى

وتعمل البورجوازيات المحلية والتي تمثل الحكومات على خدمة الأهداف الاقتصادية للدول الرأسمالية ، الغرض من ذلك هو الحصول على الدعم للحفاظ على الأوضاع القائمة.

إن الدولة في إفريقيا غير كاملة وإنما هي ذات أقطاب مختلفة وتشبه هذه المؤسسات تلك التي كانت يترأسها الإستعمار وتعمل في شكل شبكة من العلاقات الشخصية عن طريق توظيف الأقرباء والتحالفات في غياب الأطر القانونية المجسدة في الدساتير ، وتساهم دول الغرب في إضعاف هذه الدول من خلال تبنيها لسياسات اقتصادية مجحفة تجعل من إفريقيا سوقا لاستيراد منتوجاتها المصنعة مقابل تصدير الدول الإفريقية لثرواتها في شكل خام .

وانطلاقا من هنا فإن التنظيم السياسي الذي يقوم عليه المجتمع الإفريقي لم يكن نتاج الواقع السوسيولوجي المنظم والتجانس العرقي الذي يرغب في الوحدة في إطار الدولة الوطنية الإفريقية المتعددة الأعراق ، وإنما هو عبارة عن إعادة نسخ للدولة الوطنية من الناحية الشكلية ، على النموذج الأوروبي وبصورة مشوهة . والحقيقة هي أن الدولة يسيطر عليها شخصا واحدا وعادة ما يستعين بأبناء عشيرته . وأصبحت الدولة الإفريقية اليوم عرضة للأزمات المتواصلة والمستمرة سببها عوامل داخلية وخارجية أثرت بشكل سيئ على المسار التكويني للدولة في إفريقيا .

تسببت هذه الأوضاع العامة في إفتقار العلاقات العضوية داخل المجتمع وبالتالي في انهيار أو ضعف الدولة في إفريقيا وتأتي النظريات الغربية لتؤكد على هذه الفكرة ، بحيث ترد ضعف أو فشل الدولة في إفريقيا إلى غياب شروط تحقيق الدولة الوطنية كتنظيم سياسي يعكس الواقع الاجتماعي وإرادة بقاء الشعب ضمن كيان سياسي موحد ، مع التذكير هنا بالدور الذي لعبته دول الغرب في تحطيم المجتمعات الإفريقية عن طريق تطوير سياسات تهدف إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية في إطار المساعدات المادية والتدخل باسم التمدن والتحضر والحفاظ على حقوق الإنسان والشرعية الديمقراطية .

ومن هنا يتجسد مدى ضعف الوعي السياسي في دول إفريقيا بمكوناتها الأساسية المتعلقة بالنظام الحاكم والمعارضة .

هذه الخلاصة تقودنا إلى استنتاج عام يظهر مدى ضعف الدولة في إفريقيا وأيضا غلبة طابع الولاء العرقي والقبلي مما يؤكد صحة الفرضيات المقترحة في بداية هذا المقال .

5- قائمة المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية :

- أحمد زايد. (1985). *الدولة في العالم الثالث*. مصر : دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- بدوي محمد طه. (1986). *النظرية السياسية، النظرية العامة للمعرفة السياسية*. القاهرة: المكتب المصري الحديث.
- جون درايزك. (2013). *نظريات الدولة الديمقراطية*. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- سعد الدين ابراهيم. (1992). *تأملات في مسألة الأقليات*. القاهرة: دار سعاد الصباح.
- عبد الملك عودة. (جويلية العدد 109, 1992). *مستقبل جنوب السودان ، مجلة السياسة الدولية*. صفحة 7.
- ليا عادل. (2008). *الدولة الحديثة في مواجهة العولمة النيوليبرالية*. لبنان : المؤسسة الحديثة للكتاب.
- محمد طه بدوي طلعت الغنيمي. (1963). *دراسات سياسية وقومية*. الإسكندرية: منشأ المعارف .
- محمود أبو العينين. (2008). *إدارة وحل النزاعات العرقية في إفريقيا*. ليبيا: دار الجامعة للنشر والتوزيع و الطباعة.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

- Badie, B. (1994). *Le Développement politique*. France: Ed Economica.
- Guellner, E. (1993). *Nations and nationalism*. Oxford: Basillbackwelle.
- Ilife, J. (2009). *les Africains : histoire d'un continent*. Paris: flammariion .
- Mashimango, A.-B. A. (2013). *les conflits armés africains dans le système international transnationalisme ethnique et état dans la corne de l'Afrique 1996-2006*. Paris: l'Harmattan.
- Mwayila, T. (2002). *Etat multinational et démocratie en Afrique. Sociologie de la renaissance politique*. Paris: l'Harmattan.
- Picavet, E. (2002). *modèles formels et rationalité politique*. Paris: PUF.
- Raymond, A. (1984). *Paix et guerre entre les nations*. Paris : Calmann-Levy.
- Roy, E. (1986). *Le Modèle européen de l'Etat en Afrique francophone , logiques et méthodologiques du discours juridique*. lille: Presses universitaires de lille.